

أ. شرارة فيصل / تحت إشراف الأستاذ بقتيش عثمان

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

مقدمة:

لقد سعت العديد من دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب، وهذا ما انعكس إيجابا على مداخل الأفراد وظروف العيش إضافة إلى تطوير وعصرنة كافة البنى التحتية والمرافق المرتبطة بحياتهم اليومية وما من شك أنه ثمة أسباب وراء هذه القفزات الإيجابية والكبيرة في معدلات النمو. فمنها ما يرجع إلى تحديث وسائل الإنتاج أو استعمال البحث العلمي والتكنولوجيات المتقدمة في عمليات الإنتاج، وكذا التوسع في الإنتاج والتصدير إلى أسواق خارجية، كما أن معدلات النمو الإيجابية في بعض الدول ارتبطت بتوسع الموارد الطبيعية كنتيجة للاكتشافات الجديدة مثل النفط، المعادن النفيسة...

والجزائر كإحدى الدول النامية لا تزال تعاني من تخلف قطاعاتها الإنتاجية، وضعف في وسائلها وتكنولوجياتها الأمر الذي حال دون تحقيق الإنتاج الكافي لتغطية حاجيات الأفراد المتزايدة. وأمام هذه التحديات وضرورة إشباع الحاجات المتزايدة ومع ضعف الأداء الاقتصادي الجزائري في جل المجالات وخاصة الإنتاجية، كان النفط هو المصدر البديل بغرض التزود بهذه الحاجات من العالم الخارجي، وأمام هذا التوجه كان لابد من البحث عن مصادر مستقرة وثابتة من العملة الأجنبية لمواجهة هذه الطلبات المتزايدة من الغذاء والسلع الأساسية في ظل عدم استقرار مداخل صادرات النفط، وقد أصبح هذا الاعتماد المتزايد على العوائد المتأتية من جراء تصدير النفط يتحكم في العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، ومنه ضرورة التفكير فيما بعد عصر النفط.

ومنه تكون إشكالية بحثنا حول ما مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط؟ وما هي المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الجزائري لكسر هذه التبعية في تحقيق التنمية للشعب والوطن؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم المقال إلى مبحثين.

الأول حول: واقع الاقتصاد الجزائري والتبعية للنفط.

والثاني حول: مؤشرات وعوامل التنمية الاقتصادية خارج التبعية للنفط.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري والتبعية للنفط (الاقتصاد الريعي)

قبل الخوض في الحديث عن إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر ومدى إسهامها في تحديد معدلات النمو الاقتصادي، سوف نحاول أن نقف على حقيقة التبعية لمادة النفط وخطورة هذا الموقف على الاقتصاد الوطني ومنه سوف نقوم بتبيان مكانة النفط في الاقتصاد الوطني في مطلب أول ثم نتطرق إلى أثر انخفاضه في مطلب ثاني.

المطلب الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، فالصادرات في معظمها هي من النفط بمعدل يقارب 98% من الصادرات الإجمالية بالإضافة إلى ذلك فإنها تشكل حوالي 60% من إيرادات الميزانية إلى حوالي 30% من الناتج المحلي، وهو الأمر الذي عكس اختلال كبير في موازن الاقتصاد الجزائري بالرغم من أنه ثمة مخزون من الاحتياطي الذي لم يستغل بعد.¹

وهو ما جعل الحكومة الجزائرية جد مصممة على دعم القطاع النفطي بشتى الوسائل والإمكانيات التي تنقصه، خاصة وأن هذه الإمكانيات والوسائل تعد جد ضرورية في ظل السعي نحو توسيع القطاع، وذلك برفع الاستثمارات المخصصة للصناعات التحويلية وبخاصة التكرير والبتروكيماويات.²

والنفط يرجع اكتشافه إلى عهد الفينيقيين من حوالي 1200 سنة قبل الميلاد لما استوطنوا الشمال الإفريقي، غير أن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ سنة 1956.³

ومنذ ذلك الحين وفرنسا المستعمرة تستغل النفط الجزائري عن طريق شركتيها النفطيتين SN REPAL و CFPA إلى غاية تخليهما عن البحث واستغلال النفط في الجزائر في أكتوبر 1957 وفي فبراير 1958 أعلنت الحكومة الفرنسية عن المنح النهائي للتراخيص الجديدة بالاستغلال حصلت عليها كل من:

■ شركة كرييس (CREPS).

1 - نص بعنوان " أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري " منشور على موقع الانترنت/1364/jps-dir.com/uploads/oilchangeeco.doc http://: معاين بتاريخ 2015/05/07.

2 - حابيلي محمد، الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، مصر. 2009.

3 - الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، جمعية التراث، الجزائر. 2004، ص39.

- مجموعة بترول الجزائر (CPA)
- مجموعة مشكلة من بعض هيئات تمويل البترول الفرنسية وفروع شركة (CITES SERVICE) الأمريكية في فرنسا.
- مجموعة من الهيئات الفرنسية وفروع شركة فيليبس في فرنسا.
- شركة بترول ساريب (PETROSAREP).
- الشركة الوطنية للبترول في (أكويتين).⁴

وبعد الاستقلال عام 1962، واصلت نفس الشركات السابقة سيطرتها على النفط في الصحراء الجزائرية وكانت خاضعة لأحكام قانون التعدين الفرنسي، لكن الحكومة الجزائرية آنذاك باشرت مشروعاً يستهدف بسط السيادة على القطاع النفطي وثروات البلاد، وقد كانت أهم خطوات هذا المشروع تتمثل فيما يلي:

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك في 1963/12/31.
- تأسيس الشركة المختلطة للغاز سونلغاز 1967/09/01.
- تأميم جميع الشركات البترولية إضافة على بقية القطاعات الأخرى غير النفطية في سنة 1968.
- الانضمام إلى منظمة الأقطار المصدرة للنفط في المؤتمر الثامن عشر بتاريخ 1968/06/22
- الإعلان عن تأميم المحروقات في 1971/02/24 من طرف الرئيس الراحل رحمه الله - هواري بومدين -

أما بالنسبة للفترة الموالية أي بعد 1971، فقد تزامنت وانطلاق المخطط الرباعي الأول الذي تميز بثورة تنموية حاسمة في قطاع البترول والغاز خصوصاً، وباندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، ارتفعت أسعار النفط الخام مما وفر إيرادات هامة لتمويل التنمية الاقتصادية التي تركز آنذاك على التوسع في الصناعات الثقيلة، لتستمر تلك العوائد مع مطلع الثمانينات وفي ظل ضعف نتائج المخططات التنموية المطبقة، فرضت الحاجة على الجزائر واقعا يرهق اقتصادها بمدى عوائدها من النفط بعد تزايد مساهمة هذا الأخير في إجمالي صادراتها، وهو ما كان له أثر سلبي في النصف الثاني من الثمانينات بعد الأزمة النفطية لعام 1986. وقد قدر العجز المالي بالخرينة سنة 1993 بـ 0.8، كما أن سنة 1991 شهدت إدخال تعديلات على قانون استغلال وإنتاج المحروقات في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات)، فقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز العديد من المشاريع مثل مصفاة سكيكدة مارس 2005، إضافة إلى تحسين المداخل من جراء ارتفاع مداخيل النفط في السوق العالمي حيث وصلت الأسعار إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، ولكن ومع الركود الاقتصادي العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري وأثارها على مختلف

⁴ - الحاج موسى بن عمر ، السياسة النفطية في الجزائر 1952-1962 ، المرجع السابق ص134.

القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم بما في ذلك أسواق البترول التي شهدت تراجعا حادا في الأسعار وذلك بسبب تدني الطلب العالمي بحيث في أكتوبر 2008 وصل برميل النفط إلى 60 دولار كما أن أسعار النفط واصلت انخفاضها مع نهاية 2014.⁵ ومنه أصبح الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعي يعتمد اعتمادا مطلق على النفط، فهو يمثل حوالي ثلثي الدخل المحلي، أما الثلث المتبقي فمعظمه هو دخل غير مباشر للنفط، كما يشكل ما يفوق 60 % من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، والتي مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط والتي تعتبر المصدر الرئيسي في التطوير الاقتصادي، وهذه هي مكانة النفط ودوره في الاقتصاد الجزائري والذي يأخذ شكل التبعية الكلية، التي تحمل في فحواها أن كل تغيرات أو أزمات يعرفها النفط تؤثر مباشرة على الاقتصاد والنمو والتنمية في الجزائر وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: أثر انخفاض النفط على الاقتصاد الجزائري

أدت الانخفاضات الكبيرة والمفاجأة في أسعار النفط في السوق العالمي لسنوات 1986-1998 و2014 إلى إحداث أثر سلبي بالغ على الاقتصاد الجزائري المعتمد وبصفة شبه مطلقة على الإيرادات من الصادرات النفطية، والتي وصلت إلى حد إحداث شلل شبه كلي في الاقتصاد.

فمثلا بالنسبة لأثر أزمة سنة 1986 حيث عرف سوق النفط تدهورا كبيرا في الأسعار من 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985 انخفض إلى أقل من 14 دولار سنة 1986، متراجعا بشكل كبير عن أسعار سنة 1982 أين بلغ سعر البرميل 32 دولار، وقد كان أثار هذا التراجع في السعر، أن انخفضت معه إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، أي بتراجع قدره 4.8 مليار دولار في سنة واحدة ونسبة 38 %، وقد أدى هذا التدهور إلى تأثير على توازن ميزان المدفوعات، كما كان له أثر على معدل النمو الاقتصادي أين انخفض مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4% وانخفض الاستثمار بنسبة 42 % إضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40% أما بالنسبة لمعدل التضخم والبطالة، فقد عرفا ارتفاعا كبيرا مما أثر على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، أما المديونية فقد ارتفعت إلى 23.7 مليار دولار بعد أن كانت 19.8 مليار دولار سنة 1985.

أما عن أزمة 1998 فإنه وبالرغم من التحول في النمط الاقتصادي الذي شهدته الجزائر والانتقال من النهج الاشتراكي إلى النهج الرأسمالي القائم على تحرير الاقتصاد والاحتكام إلى قواعد السوق الحر، إلا أن الأداء الاقتصادي ظل يتسم بالضعف، وفي هذه الإطار شهد السوق النفطي أزمة انخفاض في الأسعار سنة 1998، حيث تدهور سعر البرميل ليصل إلى مادون 13 دولار وقد انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر من منظمة

⁵ - نص بعنوان " أثر تغيرات البترول على الاقتصاد الجزائري " مرجع سبق ذكره.

OPEC⁶ بهدف إعادة التوازن للأسعار، وقد ترتب عن هذا الإجراء انخفاض في عوائد الصادرات من النفط، بعد أن تراجع إنتاج الجزائر من النفط بنسبة 3.3 % سنة 1998 ليصل إلى 818 ألف برميل يوميا و11.4 % أي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999 مقارنة مع سنة 1997 نتيجة لذلك تراجعت العوائد النفطية بنسبة 32%، حيث تقلصت إلى 5.970 بليون دولار سنة 1998 بعد أن كانت تقر ب 8.8 بليون دولار سنة 1997.⁷ وأما على الصعيد الاقتصادي الكلي فقد كان لهذه الأزمة آثار وخيمة على مؤشراتته، ونذكر فيما يلي بعض هذه الآثار.

1- على مستوى الميزانية العامة

أدت هذه الأزمة إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة قدر ب 2.871 مليون دولار، مما جعل هذه الأخيرة تستقر عند إجمالي 13.186 مليون دولار مقابل 16.075 مليون دولار سنة 1997 وفي المقابل لذلك بلغت النفقات العمومية قيمة 15.027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر ب 1.849 مليون دولار وبلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.89 %.

2- على مستوى الميزان التجاري

فقد سجلت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية بعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما بالنسبة للواردات فقد واصلت في منحى تصاعدي منذ عام 1995 فارتفعت ب 10.9 خلال عام 1998 وتقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% مقارنة بسنة 1997 أما نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت إلى 2.2 % سنة 1998، بعد أن بلغت 11.9 % في عام 1997.

3- ميزان المدفوعات

عرف ميزان المدفوعات لسنة 1998 عجزا بقيمة 1.640 مليون دولار، إذ تحول الفائض في ميزان الحسابات الجارية في عام 1997 والمقدر ب 3450 مليون دولار، إلى عجز قدره 1220 مليون العام 1998، نفس الشيء حصل مع ميزان السلع وميزان الخدمات والدخل الصافي ونتيجة لذلك انعكس الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز على الاحتياطات الرسمية، فانخفضت هي الأخرى خلال عام 1998 بحوالي 15%، وبالتالي تراجعت نسبة تغطيتها للواردات إلى 2.9 مقابل 11.9 % سنة 1997.

أما عن أزمة 2008 فقد تزامن الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 2008 مع الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائري بذلك، ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46.60 بالمائة حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة

⁶- ORGANISATION DES PAYS ESCRTATEURS DE PETROLE.

⁷ - نص بعنوان "اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة الوفرة في الجزائر" مرجع سابق

2009 ب 20.7 مليار دولار مقابل 38.6 مليار دولار في نفس الفترة لسنة 2008، في المقابل استمرت الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار مقابل 18.9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي بمعدل 4.04 % وترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار في نهاية جوان 2009 بعد ما وصل إلى 19.75 مليار لنفس الفترة سنة 2008، أما معدل النمو فقد قدر سنة 2009 بنسبة 2.2 % حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الأفاق الاقتصادية العالمية⁸ والذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فقد انخفضت في سنة 2009 بنسبة 60% وذلك بصفة خاصة في القطاع غير الهيدروكربوني، ويرجع تراجع الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلى تقلبات أسعار البترول التي ظلت تسجل انخفاض رهيبا في أكتوبر 2008 بسبب الأزمة العالمية، هذا ما جعل مناخ الأعمال في الجزائر غير جذاب.

أما بالنسبة للأشهر الأخيرة لسنة 2014 وبالتحديد شهر ديسمبر فعادت أسعار النفط لتعرف سقوط حاد في الأسواق العالمية إلى أقل من 50 دولار للبرميل بالرغم من التطمينات من عدم انعكاس هذه الأزمة في سعر النفط على الاقتصاد الجزائري إلا أن الكثير من الخبراء والمتوقعين الاقتصاديين يقرون بعدم صمود الاقتصاد الجزائري أمام هذا الوضع راجع إلى هشاشة هذا الأخير واعتماده على الربع بالصفة المطلقة، ولعل أهم الإثباتات على ذلك هي سياسات التقشف التي تنتهجها الحكومة على جميع القطاعات وكذلك تأثر المشاريع التنموية الكبرى الحالية وتوقف المشاريع المستقبلية في حالة عدم رجوع استقرار أسعار النفط مجددا.

المبحث الثاني: البدائل المقررة للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

ومنه سوف نتناول في مطالب أول تبيان مخاطر الاعتماد شبه كلي على الصادرات النفطية، ثم في مطلب ثاني تبيان وعرض للبدائل المقررة للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج المحروقات والحد من مخاطر التبعية لها

المطلب الأول: مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية
إن هذه المخاطر والتي سنأتي على ذكرها، تعبر وتصور عمق الإشكال بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهي تتمثل في:

1- مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية

⁸ - نص بعنوان " مؤشرات التنمية العالمية توفر معيار مرجعيا في خضم ألامه " تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي 2009. منشور على موقع الانترنت: <http://www.albankaldauvli-org> تاريخ المعاينة 2015/05/12.

إن الاعتماد على ربيع الصادرات النفطية، سوف يترتب عليه بالضرورة تذبذب في المداخل من العملة الصعبة والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل وعوامل الإنتاج. هذا التذبذب قد يرجع في أحد جوانبه إلى عامل الأسعار، أين يتولد مخطر كبير يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات من النفط، وتحليل سعر النفط الخام نجد أنه أمر غاية في التعقيد، لكونه يتضمن عوامل عديدة منها الطلب العالمي على النفط وموقف دول منظمة أوبك، واحتياجات التنمية في البلدان النفطية.⁹ كما تعتبر صناعة النفط ذات تكاليف متزايدة، حيث تتزايد التكاليف الإضافية أو الحدية الأجل الطويل لكل برميل إضافي مع تزايد لاستخدام النفط، أي أن الشركة المستغلة للحوض سوف تتحمل تكاليف إضافية من جراء ذلك وبالتالي ينخفض هامش الربح المحقق في ظل عدم القدرة على تحديد سعر البرميل من النفط وخضوع ذلك لمتغيرات خارجية.¹⁰

2- مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة

ترتبط سيادة الدولة على مواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلال بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية، حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم.

فقد فشلت محاولة مصدق رئيس وزراء إيران في تأميم النفط الإيراني عام 1951، كنتيجة للضغوطات التي مورست عليه من قبل جهات خارجية ممثلة في الدول الصناعية الكبرى الغربية وشركاتها النفطية التي تكون كارتلا نفطيا عالميا، ومن جهة أخرى عدم وجود السند السياسي من سلطات البلاد.¹¹ أما بالنسبة للاقتصاديات العربية، والتي تلعب فيما الصناعات الإستخراجية دورا أساسيا، هذه الصناعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، توجب على هذه الأخيرة أن تكون ذات دورا أساسيا، من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة وتطوير الأصول، وتحديد حجم الإنتاج وأسعار الصادرات، وفرض الضرائب على الإنتاج والتصدير في ظل المداخل المحققة والإنتاج والتكاليف

9 - التنير سمير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007 ص 08.

10 - رسن سالم عبد الحسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، 1999 ص 85

11- عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان الطبعة الأولى، 2000، ص 15.

المسجلة¹² لكن استقرار واقع الدول العربية يقول بأن هذه الأخيرة لتزال تتبع الدول الصناعية الكبرى، التي ومن خلال شركاتها الكبرى تسيطر على إنتاج وتسعير البرنت الخام، وهو أمر مكنها من تخفيض أسعاره مرات عدة، ولم يكن لإنشاء منظمة أوبيك كتنظيم جماعي يحمي مصالح الدول المصدرة للنفط ونجاحها في تثبيت أسعار النفط من حيث القيمة النقدية الاسمية خلال عقد الستينيات دور كبير على مستوى ضمان الاستقلالية الاقتصادية للدول النفطية والاستفادة المثلثي من هذه الثروة، فلقد شهدت القيمة الحقيقية لسعر النفط بدلالة معامل التبادل بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له تدنيا كبيرا، فالدول المصدرة للنفط تتفق جزء كبيرا من العوائد النفطية على استيراد السلع والخدمات من الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط، والتي تعرف ارتفاعا في أسعارها بفعل التضخم النقدي. وعليه ظلت الدول النفطية تعتمد على إرادتها من سلعة لا تتحكم في أسعارها في السوق الدولي¹³.

3- مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج

تقسم موارد الطاقة من حيث قدرتها على النمو والتجدد إلى قسمين:

أ- مصادر طاقة غير متجددة وهي تلك الموارد التي تكون على هيئة مخزون متناقص وتشمل جميع المعادن والخامات، هي معرضة للنضوب في فترة زمنية محددة، لذا استوجب الاستهلاك الأمثل والعقلاني لها. وتنقسم هذه الموارد إلى موارد تستهلك نهائيا بالاستخدام مثل البترول والغاز، ومواد يتم إعادة استخدامها مجددا مثل المعادن بفضل التكنولوجيات الحديثة¹⁴.

ب- مصادر طاقة متجددة: وهي تلك المصادر التي تزداد وتنمو عبر الزمن ولا يؤثر معدل استهلاكها واستخراجها الحالي على معدل إنتاجها المستقبلي، بل تبقى احتياطياتها قائمة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية، طاقة الرياح، والحرارة الجوفية، أمواج المحيطات أو كهرباء المساقط المائية¹⁵. أما إنتاج النفط من أجل بيعه في الأسواق الخارجية، فيخضع لقرارات غاية في التعقيد ترجع بعضها لعوامل داخلية خارجية دولية والبعض الآخر يرجع لعوامل تقنية¹⁶ وتتمثل العوامل التقنية لاستخراج النفط في العلاقة بين نسبة الاستخراج وعدد السنوات التي يستمر فيها الاستخراج، وترتبط هذه

12 - عبد الله إبراهيم سعد الله، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة، ونظرة مستقبلية سلسلة كتب المستقبل العربي، بعنوان، دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص144.

13- عبد الله حسين، مرجع سابق، ص18 و19.

14 - رسن سالم عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص24.

15 - آل الشيخ حمد بن محمد: اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، دار العبيطان، المملكة العربية السعودية 2007، ص69.

16 - التتير سمير، مرجع سبق ذكره، ص06

النسبة بمضاعفين اثنين، المضاعف الأول يتمثل في القدرة الاستيعابية للاقتصاد.¹⁷ والمضاعف الثاني هو السعر بحيث يؤثر السعر على مستويات الإنتاج.

وبما أن إنتاج احتياطي الخام هو عامل مهم جدا في الهيكل البنوي لقطاع النفط فهو يؤثر بشكل مباشر على الاحتياطيات من النفط في الاقتصاد المعني، فضلا على كون الاحتياطيات النفطية تتأثر بما ترسمه السياسات التخطيطية في البلدان النفطية¹⁸، وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه كما أن العمليات التي يشرع فيها مناجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان، أيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه انه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك.

4- مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة الطاقة النفطية

تقسم مصادر الطاقة من ناحية درجة استخدامها إلى مجموعتين:

أ- مصادر طاقة أساسية: وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير للحصول على الطاقة، مثل البترول والفحم، والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي في الطاقة.

ب- مصادر طاقة بديلة: وهي مصادر طاقوية حديثة مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج، والمد، والجزر، والزيت الثقيل، وربما لافطران، والوقود الصناعي وهي مصادر قليلة الاستخدام حاليا، غير أنه ينتظر أن تلعب دور أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصادر نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة.

ولقد كان للانتقاد الذي تعرض له أوبيك آثار على الاقتصاد العالمي، فسياستها غير العقلانية التي دفعت بأسعار البترول الخام في الأسواق الدولية إلى الارتفاع بوتائر متصاعدة، أدت إلى ظهور ما يعرف بأزمة الطاقة في الدول الغربية التي أثرت على مختلف نواحي الحياة خاصة على أسواق المركبات وبدائلها وعلى استهلاك الطاقة وتكاليف المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية المعتمدة على النفط كوقود، كما أثرت على الذمة المالية للدول، هذا الواقع سرع من عملية ظهور تحولات تكنولوجية هامة أسهمت في إنتاج بدائل غير نفطية لمصادر الطاقة وقد انتشر بعضها سريعا وعلى مجال واسع مثل الطاقة الشمسية بالإضافة إلى زيادة إحلال الغاز والفحم والمصادر النووية محل النفط الخام.¹⁹

¹⁷- مضاعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد، هو دالة للنسبة بين الأصول المالية والنتاج المحلي

¹⁸ - المرجع نفسه ص 7 و8.

¹⁹- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،

2006، ص 84.

المطلب الثاني: الإمكانيات والعوامل المساعدة على تحقيق تنمية شاملة خارج قطاع المحروقات

1- الإمكانيات الطبيعية:

تتوفر الجزائر على إمكانيات جد هائلة على صعيد الموارد الطبيعية، وهو ما يؤهلها لأن تتربع على مرتبة هامة بين الاقتصاديات العالمية، ويمكننا أن نذكر أهم هذه الإمكانيات الطبيعية كما يلي :

أ- **الموارد الطبيعية:** تتوفر الجزائر على موارد هامة وثروات باطنية ذات وفرة كبيرة تجعل منها بلدا غنيا بالمواد الأولية وتأهله لأن يكون قطبا صناعيا هاما في العالم بحيث نجد:

- **الأراضي الزراعية:** حيث تقدر مساحة الجزائر ب 2.381471 كيلومتر مربع وتمثل المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر نسبة 03% إجمالي مساحة البلد و12% من المساحة تناسب الزراعة الغابية والسهبية، وتمثل المساحة المستغلة 1.7%²⁰.

- **المياه:** تقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأكثر من 20 مليار متر مكعب، 75% منها قابلة للتجديد، كما يقدر عدد المجاري المائية المسطحة في الجزائر بأكثر من 30 مجرى، يتركز غالبيتها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط وتتصف بكون أن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار متر مكعب، أما السدود فيقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر بنحو 250 موقعا، كما إن هناك 50 سد كبير منجز بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين متر مكعب، تبلغ طاقة تخزينها الإجمالية 4.9 مليار متر مكعب، لكن متوسط حجم المخزون الفعلي في السنوات الأخيرة مقدر بنحو 1.8 مليار متر مكعب، أي 40% من طاقة السدود الإجمالية بسبب الظروف المناخية ومشكل التوحد.

- **المواد الطبيعية:** للجزائر حظ وافر من الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، ويحتل الحديد المرتبة الأولى على قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكانه توجد بالقرب من الحدود التونسية بالونزة التي تنتج 80% من الناتج الوطني للحديد، والبالغ 3.4 مليون طن/سنويا، كما يوجد الحديد في بوخضرة وغار جبيلات ببنندوف، الذي يحوي احتياطي قدره مليار طن، وأما بقية المعادن فمنها الفوسفات باحتياطي يفوق مليار طن وإنتاج يقدر ب 1.2 مليون طن سنويا، ثم الزنك والرصاص والزنابق بإنتاج قدره 23 ألف طن سنويا والباريت والملح ويقدر احتياطه ب 2 مليار طن وإنتاج 200 ألف طن سنويا، والرغام الذي يوجد بالقرب من سكيكدة وتقدر كميته ب 50 مليون متر مكعب. كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء مثل الذهب واليورانيوم.

²⁰- ساحل فاتح وشعباني لطفي، آثار وإنعكسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول، ابعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، أيام 04-05 ديسمبر 2006.

ب- **الطاقات:** يأتي النفط على رأس هذه الموارد الطاقوية، والذي اكتشف في الجزائر سنة 1956 وأهم حقوله حوض حاسي مسعود باحتياطي 700 مليون طن، وحوض عين أمناس على بعد 1600 كلم جنوب العاصمة.²¹

وتملك الجزائر احتياطيًا نفطيا يقدر ب 12 مليار برميل، إلى جانب ذلك يأتي الغاز الطبيعي وهو ثروة المستقبل فتحتمل الجزائر المرتبة الثامنة عالميا بإنتاج قدره 60.3 مليار متر مكعب وينتقل الغاز الطبيعي في أنابيب إلى وحدات التميع المتمركزة بالقرب من موانئ التصدير، وتقدر طاقة مركبات التميع في أرزيو وسكيدة 30 مليار متر مكعب /سنة.

إلى جانب النفط والغاز الطبيعي، الجزائر تتوفر على مصدر طاقي هام وهو أحد أكبر المصادر خارج النفط والغاز الذي إذا أستثمر فهو يعوض نصيب كبير من التبعية للنفط وهذا المصدر هو الطاقة الشمسية فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي (فيها صحراء شاسعة المساحة) تمتلك أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، وهي تعزز الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، باعتبار تلقيها لنور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنويا.²² إضافة إلى ذلك الطاقات الأخرى التي لا تقل أهميتها بالنسبة للطاقات الأخرى مثل طاقة الرياح التي تعتمد عليها الجزائر بأن تكون ذات الطليعة فيها مستقبلا وكذلك طاقة الغاز الصخري الذي بدأت تجارب مخزونه واحتياطه في المناطق الصحراوية بعين صالح .

ج- **الثروة الحيوانية والسمكية:** حسب المنظمة العالمية للتغذية، كانت الجزائر تحوز على ثروة حيوانية تتمثل في أكثر من 13.4 مليون رأس غنم، 3.7 مليون رأس ماعز، 1.4 مليون رأس من الأبقار، وهذا قد يوفر أكثر من 550 ألف طن من اللحوم الحمراء.

أما بالنسبة للثروة السمكية فالجزائر بحكم امتلاكها شريطا ساحليا كبير بطول 1230 كلم منفتح على البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يعني شساعة المياه الإقليمية الوطنية، وتوفر إمكانيات كبيرة للصيد البحري ما يجعلها تنتج وفرة من الثروة السمكية المتنوعة التي من شأنها إعطاء دفعة أخرى للتنمية الاقتصادية.

2- **الإمكانات السياحية:**

يعتبر القطاع السياحي الجزائري أفضل بديل عن المحروقات، بحيث أن الاستثمار في هذا القطاع يوفر نسب عالية من التشغيل، وكذلك توفير رقم هام من العملة الصعبة، فالجزائر ومنذ أكثر من العقد من الزمن وبعد ما تعرض له القطاع السياحي من ضعف وركود خاصة أثناء العشرية السوداء، تسعى جاهدة في إعادة الاعتبار لهذا القطاع الاستراتيجي، وذلك من حيث سن القوانين الخاصة بالاستثمار في المجال السياحي وفتحته أمام الخواص

²¹ - نص منشور على موقع الانترنت /http:// www.2 al gérai .com/ صفحة معاينة بتاريخ 2015/05/14.

²² - شبكة الأخبار الاقتصادية الجزائرية ، الجزائر ... العملاق الدولي القادم في الطاقة المتجددة ، مقال منشور على موقع الانترنت: 1 http:// www.aenn- news .net/rap-kerra-ph lid= تاريخ المعاينة 2015/05/15.

للدفع به نحو التطور والتحسين والرقي، وتشير التقديرات الواردة بإستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر سنة 2015 لوزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى أنه استطاعة القطاع السياحي توفير 400 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر، وهذا ما يحقق تنمية اجتماعية ملحوظة ويساعد على القضاء على البطالة.

3- الإمكانيات البشرية والبنى التحتية:

يعتبر نظام التعليم الرسمي من أهم مخرجات العمالة الماهرة في الجزائر، حيث بلغت الجزائر أهم المراتب في إصلاح الأنظمة التعليمية ودفعها نحو الرقي والتطور وكذلك الجهود المبذولة من أجل محو الأمية ورفع معدل التعلم لذا الكبار، مع توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية لرفع معدل الالتحاق بالمدرسة في المرحلة الابتدائية والمتوسطة، والثانوية والجامعية والقضاء على التسرب المدرسي وفتح آفاق هامة في التكوين المهني الذي يعتبر الحجر الأساس والقاعدة الحقيقية للنهوض بالتنمية والنمو الاقتصادي، كما أن التعليم العالي في الجزائر يضم شبكة هامة من الجامعات والمراكز ومدارس وطنية عليا، ومؤسسات مختصة في البحث العلمي، فالعنصر أو المورد البشري يعتبر العامل الأساسي والمسير لجميع الإمكانيات من أجل تنمية متوازنة لاقتصاد متنوع وغني له قواعد صلبة، إذ نجد أن الدول المتقدمة تجعله في المرتبة الأولى وهو البديل الحقيقي للثروات الخام والاستثمار فيه هو ضمان للتطور في كل الأزمنة والأماكن.

أما عن البنى التحتية فالجزائر عملت على تطوير بنيتها التحتية وتحديثها، وأهمها تجهيز البلاد بشبكة الطرقات والمواصلات لخدمة التجارة الداخلية بين مختلف المدن والخارجية مع الدول الأخرى، ومن ذلك عملت الجزائر على توفير وتجهيز وإقامة الطرق البرية وهي تشمل السكك الحديدية وهي تعد أهم وسيلة للنقل البضائع والسلع، وكذلك الطرق بين الولايات والطريق السيار شرق غرب الذي فتح آفاق واسعة لتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع وكذلك شبكات نقل الغاز والبتروال (الأنابيب)، كما تتوفر الجزائر على مجموعة هامة من المطارات دولية والداخلية التي تلعب دور هام في التجارة الخارجية والانفتاح على العالم والتي تعتبر عصب التنمية الاقتصادية لكل دولة في العالم، إضافة إلى مجموعة الطرق والمطارات تتوفر الجزائر على مجموعة موانئ هامة تعتبر شريان النقل البحري.²³

23 - منتدى التسيير والاقتصاد البترولي ، مقال منشور على موقع الانترنت : <http://gestion.08.lifeme.net/montada-f13/topic-t167-htm> . تاريخ المعالجة: 2015/05/15 .

الخاتمة

ما يمكن استنتاجه هو أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، باعتباره مصدر التمويل بالعملة الصعبة، ومادة أولية وطاوية للصناعة بحيث لعب دورا هاما في الفترة الأخيرة من القضاء على المديونية الخارجية خاصة ودفع آليات الإصلاح الاقتصادي بالرغم من الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية، بسبب الأزمات والصدمات العالمية، لكن لا بد على الجزائر أن تعمل على تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام بالقطاعات البديلة، حتى لا يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية من جراء تذبذب أسعار النفط وعلى الجزائر أن تستثمر الفوائد والعائدات التي وفرها النفط في السنوات الأخيرة في دعم القطاعات الأخرى الفلاحية والسياحية من أجل خلق توازن وتنوع في الاقتصاد الجزائري مع العمل على إنشاء وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها ودعم الإنتاج الوطني هذا ما قد يحقق استقرار دائم وبعث سبل التنمية وعلى الجزائر الاهتمام بالمشاريع التنموية الحيوية وتطويرها مثل إنشاء السدود، واستصلاح الأراضي، وبناء المنشآت القاعدية مثل الموانئ والمطارات مع تحديثها لمواكبة التطورات العالمية، وكذا لإنجاز الطرق المختلفة لدفع حركة التجارة الداخلية والخارجية .

كما لا بد على الجزائر الدعم الفعلي للبرامج الخاصة بتطوير الطاقات المتجددة وفتح أبواب الاستثمار فيها، وكذلك تفعيل التعاون مع دول ذات خبرة في هذا المجال مع ضرورة العمل على خلق تنمية مستدامة متوازنة للحفاظ على الثروة وعدم إتباع أساليب النهب ومنه الحفاظ على حق الأجيال القادمة في التنمية والعيش الكريم في بيئة نظيفة وبسلام.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- التتيرسمير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007 ص.
- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 2006
- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1999.
- عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها أفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.
- عبد الله إبراهيم سعد الله، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة، ونظرة مستقبلية سلسلة كتب المستقبل العربي، بعنوان، دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جريز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006 .

ثانيا: المذكرات

- قويدر قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2009-2008.
- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة الاوبك وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2010-2011.
- السعيد رويجج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012-2013.
- خويلد محمد مجاهدوودانبيشير، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر – الإمارات العربية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية 2012-2013.

ثالثا: التقارير

- تقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2012.
- تقرير المعهد الدولي التابع للبنك الدولي 2012.
- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2012 .

رابعا: مواقع الانترنت

- البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات إستغلالها، 2010 تاريخ التصفح 2015/05/15، من الموقع الالكتروني:

<https://portail.cder.dz>.

- وكالة الأنباء الجزائرية، المخطط الخماسي 2015-2019 من شأنه ضمان بروز اقتصاد متنوع، موقع الالكتروني <http://www.aps.dz> تاريخ التصفح 2015/05/15.